صحيفة سياسية عامة
للحزب الشيوعي العمالي العراقي
تصدر كل يوم أثنين
رئيس التحرير: فارس محمود
13 -نيسان - 2020

الى الامام
FORWARD
الأسبوعية

العدد (9)

أساس الأشتراكية الأنسان.... الأشتراكية حركة أعادة الخيار للأنسان
منصور حكمت

بصدد برنامج مواجهة كورونا

مقابلة جريدة (إلى الأمام) مع سمير عادل

(2 - 2)

إلى الأمام: وفق هذا البرنامج ذا البنود الكثيرة نوعا ما، هل بوسع الحكومة العراقية تحقيقه، بالاخص ان الجميع يتحدث عن تراجع اسعار النفط وامكانية افلاس الحكومة، وانه، اي البرنامج، سيثقل كاهل الحكومة؟.

سمير عادل: أية حكومة في العالم، وبغض النظر عن محتواها الطبقي والسياسي، عليها إن تكون مسؤولة عن معيشة المواطن، وان إلزام الحكومة بواجباتها يعتمد على توازن القوى بينها وبين "الشارع"، بينها وبين نضال العمال والكادحين ووحدة صفهم ، بينها وبين القوى السياسية التي ترتبط مصالحها بمصالح الجماهير.

صحيح إن الحجر الصحي يفرض علينا ظروف مثل عدم تنظيم التجمعات والتظاهرات، ولكن هذا لا يعني أنه ليست هناك أساليب نضالية أخرى والتي ستأتي لاحقا في اللائحة العملية التي ستطرح على طاولة الاجتماع مع كل من يشاطرنا هذا البرنامج.

إن البرنامج الذي نطرحه فيه أسس واقعية

تتمة المنشور ص ٣

لماذل فشل النظام الصحي الراسمالي في مواجهة جائحة كورونا؟

توما حميد

ص ٤

الملثمون يغتالون (انوار جاسم)

ص ٢

كورونا والعاطلين وبدل البطالة

نادية محمود

ص ٢

قتلة المتظاهرين يختارون مرشح جديد لرئاسة الوزراء

(حول ترشيح مصطفى الكاظمي)

اختارت سلطة السلام السياسي الميليشياتية بالامس المصادف ٩ نيسان ٢٠٢٠ مرشحا جديدا لمنصب رئيس الوزراء، مستغلة اوضاع الحجر الصحي وعودة الجماهير المنتفضة الى منازلها بسبب تفشي وباء كورونا، والتي احبطت انتفاضة اكتوبر، وعلى امتداد خمسة أشهر ونصف، جميع سيناريوهات تلك السلطة في اختيار رئيسا للوزراء لاعادة انتاج العملية السياسية.

ان الاجماع الكلي الان على اختيار رئيس الوزراء هو جزء من ادارة الازمة السياسية التي تعصف بالعراق، وهو محاولة من قبل السلطة الاسلامية الميليشياتية لانقاذ ما يمكن انقاذه، من نفوذها وامتيازاتها وسلطتها من قبضة انتفاضة اكتوبر التي اقالت المجرم عادل عبد المهدي وحكومته الفاسدة.

ان من اختار رئيس الوزراء الجديد مصطفى الكاظمي هم قتلة المتظاهرين من القوى الاسلامية الشيعية والمتورطين معها من بقية الكتل القومية والطائفية بالتستر على جرائم اولئك القتلة واضفاء الشرعية على استمرارهم في السلطة، ويقف على راسها رئيس الجمهورية برهم صالح ورئيس مجلس النواب محمد الحلبوسي. ان المعضلة الحقيقية في العراق هي العملية السياسية برمتها، فقد خرجت الملايين من جماهير العراق منذ شهر اكتوبر العام الماضي وحتى قبل تفشي وباء كورونا في شهر اذار من هذا العام، من اجل انهاء عمر تلك العملية وتأسيس حكومة منبثقة من الجماهير وتستند على الاختيار الواعي والمباشر والبعيد عن تطاول الميليشيات وجرائمها.

ان اختيار رئيس الوزراء الجديد هو تكرار لجميع السيناريوهات السابقة التي رسخت الفساد والفقر والعوز والبطالة وقمع الحريات والعبث بامن وسلامة الجماهير من خلال اطلاق العنان للميليشيات التي اصبحت تصول وتجول في طول العراق وعرضه دون اي رادع.

وعلاوة على ذلك فأن كلمة رئيس الوزراء الجديد بمناسبة تكليفه كشفت عن التواطئ والتآمر على حقوق جماهير العراق والتي ركز فيها على العزف على وتر القومية المحلية المتهرئة" حول سيادة العراق" وتسطير الجمل الانشائية، بينما غض الطرف وبشكل متقصد عن مطالب جماهير العراق وعلى راسها محاسبة قتلة المتظاهرين والمطالب العادلة الاخرى.

ان لائحة مطالب الجماهير والتي رفعتها منذ اليوم الاول للانتفاضة هي:

1- أنهاء العملية السياسية برمتها: بمحاصصتها، وطائفيتها، وفسادها، وانتخاباتها.

2- ايقاف مسلسل الاعتقالات واطلاق سراح المعتقلين فورا والكشف عن مصير المختطفين.

3- اطلاق الحريات السياسية مثل حق التظاهر وحق الاضراب وحق التعبير عن الرأي وصيانة وحماية وسائل الاعلام، وازالة كل اشكال القمع امام ممارسة تلك الحريات.

4- الكشف عن كل المتورطين في عمليات اطلاق النار على المتظاهرين ومحاكمتهم بشكل علني.

5- محاكمة جميع الفاسدين وبشكل علني ومهما كان منصب او المركز الحكومي للفاسد.

6- ضمان بطالة لكل عاطل عن العمل حتى ايجاد فرصة عمل مناسب، وبما يتناسب مع

تتمة المنشور ص ٤

كورونا والعاطلين وبدل البطالة

نادية محمود

يناقش البرلمان العراقي تسريح ١٠٠ الف متعاقد مع شركة الكهرباء، بعد ان امضى عمال العقود في قطاع الكهرباء ١٣ عاما من النضال من اجل ان يجري تثبيتهم، وتم تعيينهم بعد انتخابات ٢٠١٨، الا انه تجري الان اعادة نظر في امرهم لاحالتهم الى البطالة بحجة عدم امتلاك الدولة لسيولة مالية. من جهة اخرى تمت احالة أكثر من أربعة مواليد من الموظفين إلى التقاعد وفق قانون التعديل الاول رقم (٢٦) لسنة ٢٠١٩ لقانون التقاعد الموحد رقم (٩) لسنة ٢٠١٤ والذي صدر في شهر اذار الماضي بذريعة توفير فرص عمل ومنح الشباب فرصة للحصول على وظيفة في القطاع الحكومي متخذا من الراتب الاسمي كاساس للتقاعد دون حساب لاية مخصصات اخرى. هذا يعني تخفيضا حادا في دخول المتقاعدين من العاملين في القطاع الحكومي(العاملين في القطاع الخاص اساسا بلا حقوق في التقاعد).

اضافة الى "التشغيل المجاني"، اي بدون رواتب ولا اجور لحملة الشهادات من الخريجين وبالالاف منهم، وخاصة في قطاع التعليم، على " أمل" تعيينهم في هذا القطاع يوما ما في المستقبل. اي احالة تأمين امر معيشتهم في اليوم وفي الغد الى المجهول. هذا ناهيك عن البطالة التي كانت اساسا عند معدل ٤٠% في اوساط الشباب وحسب، وحسب احصائيات مؤسساتهم البرجوازية، عند اندلاع الانتفاضة. اضافة الى معيشة ما يقارب ٣-٤ اشخاص معتمدين على دخل الموظف/ة الحكومي/ة. اي دون احتساب الزوجات، والابناء الذين يعتمدون في معيشتهم على ابائهم وامهاتهم. علاوة على العمالة الهشة التي هي بلا حقوق، وباجور منخفضة وبدون اية ضمان. والجماهير في العراق كانت قد دخلت انتفاضة لم يسبق لها مثيل قبل وباء كورونا، من اجل شروط حياة ومعيشة انسانية، من اجل فرص العمل، خدمات، ضد الفساد، وضد النظام السياسي بمجملة.

الان، ومع وباء كورونا، ومع الازمة الاقتصادية التي يمر بها النظام الرأسمالي، والتي يتناقص بل وقد يتوقف فيها الطلب على سلعة العراق الوحيدة القابلة للبيع وهي النفط، بسبب هذه الازمة والكساد، اي افق كالح الان موضوع امام الجماهير في العراق؟ خاصة وان قطرات الغيث الاولى قد نزلت، حيث ان الحكومة واحزابها من اجل تأمين " حصصها" وارباحها ومصالحها اولا وقبل وفوق كل شيء، بدأت باجراءات جديدة، لتسريح موظفيها وعمالها من القطاع العام، تسريح الاشخاص ممن لهم خدمة سنوات في هذا القطاع، مع عدم صرف رواتب للشباب الخريجين. اي اذا كانت نسبة البطالة ٤٠% قبل وباء كورونا، فمن المتوقع ان تزداد هذه النسبة اكثر واكثر، حيث سينضم الى جيش البطالة، اولئك المسرحون من القطاع الحكومي. لذلك يجب ان يطرح السؤال الان: من سيكون المسؤول عن معيشة هؤلاء الملايين؟.

الان، نرى، وبغض النظر، عن ان الرأسماليات العالمية وضعت تريليونات الدولارات من اجل حماية شركاتها، فانها قد "وضعت شيء ما الى العاطلين عن العمل"، حتى تبقي على ايدي عاملة قادرة على العمل من اجل ان تدير عجلات الانتاج مرة اخرى. لذا، يمضي المعطلون في انحاء عديدة من العالم الى تسجيل اسمائهم من اجل الحصول على بدل البطالة، والذي نالوه عبر نضال امتد لقرن كامل. لكن اذا كان هذا موجودا في الدول الاوربية وامريكا، كيف سيكون الموقف في العراق؟ بلد المحاصصة، والفساد، والميلشيات، وانعدام وجود دولة بالمعنى المتعارف عليه؟.

لقد كانت الجماهير في لجة انتفاضة جماهيرية عارمة تواصلت لما يقارب الستة اشهر من اجل حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، حين بدأ وباء كورونا. وكانت تطالب الجماهير بفرص عمل، بانهاء الفساد، بتقديم خدمات، وانهاء النظام الرأسمالي المحاصصاتي الرث في العراق.

الان ومع وباء كورونا، ومع هذه الازمة العالمية، التي سيكون للجماهير حصة اكبر من الفقر، هنالك ما يتوجب على الجماهير القيام به الا وهو تنظيم نفسها في تنظيم واسع وشامل للعاطلين عن العمل، يبدأ من صعيد المحلة والحي الى ان يكون له قيادة على صعيد البلاد، بقيادة موحدة، وخطط استراتيجية. فلتحقيق هذا الامر، ليس اقل من "ثورة"، ستجعل السلطة التي اهملت اهمالا تاما مطالب المتظاهرين على امتداد ٦ اشهر، ان تعيد التفكير مرة اخرى بمطلب" فرصة عمل او ضمان بطالة". حين تفكر بان خسارتها اكثر من ربحها ان لم تقم بالاستجابة لهذا المطلب. عندها ستجلس مع ممثلي العاطلين عن العمل للتفاوض حول هذا المطلب. لذا، هنالك حاجة ماسة وتامة تعني ربات البيوت، والعاطلين عن العمل، والعمال، والطلبة ليعملوا مع بعضهم البعض، وبوحدة وبموازة تامة من اجل تحقيق مطلب " بدل بطالة" لكل شخص غير قادر على ايجاد فرصة عمل.

الملثمون يغتالون (انوار جاسم)

مع اطلالة صباح اليوم الاحد، هاجم اربع ملثمين منزل الناشطة والقيادية في تظاهرات ساحة الحبوبي، "انوار جاسم مهوس" وأردوها قتيلة، واصابة نجلها بجراح خطيرة. المغدورة كانت من القيادات الميدانية التي يلتف حولها شباب الانتفاضة، تلهمهم بأناشيدها واهازيجها الثورية الداعية لتحقيق المطالب التي انطلقت على اساسها شرارة انتفاضة اكتوبر، وكانت محبوبة من قبل جميع المشاركين بالانتفاضة واصحاب الخيم في ساحة اعتصام الحبوبي، وبمثابة ام ترعاهم كوالدة.

الايام التي سبقت اغتيالها، انبرت تشحذ الهمم بعد تراجع اعداد المتواجدين في ساحة الحبوبي، نتيجة الحجر الصحي وابتعاد المتظاهرين عن الاختلاط للوقاية من وباء كورونا، تهتف بهم وتذكرهم على الاصرار في البقاء على ثورتهم. وتجمعت اعداد من المتظاهرين مليبة لدعواتها بكسر الحضر الصحي وتجديد المطالب، وهذه المرة من أجل وضع الحكومة لحل الازمة التي يعاني منها فقراء المدينة ومن الذين يعتمدون على العمل اليومي، الذين تأثرت معيشتهم الى ادنى حد مع الحضر الصحي الذي تفرضه الحكومة المحلية في الناصرية كحال المدن الاخرى في العراق، دون أن يرد أي حساب في برامجها تجاه كيفية معيشة من انقطعت سبل عملهم وتضورت عوائلهم من الجوع.

ومع تأزم الوضع المعيشي لأغلب العمال والعاطلين ومختلف شرائح الطبقة الكادحة، انطلقت شرارة الاحتجاج مجددا يوم الجمعة الماضي بقيادة شباب الانتفاضة للمطالبة بتحسين وضعهم المعاشي، وكالعادة جوبهت الاحتجاجات بالرصاص والقمع السافر من قبل القوات الحكومية، مما ادى الى سقوط ضحايا وعشرات الجرحى، ودون وضع حل ملموس يسعف الوضع الاقتصادي المتردي للجماهير العمالية وسائر الكادحين بالعمل اليومي والعاطلين.

وللميليشيات المنفلتة رأي آخر وحل مختلف لمن يعترض على السلطة ويطالب بالمطالب المشرعة، إن المليشيات وملثميها هم في حقيقة الامر وكما تثبت الحقائق على ارض الواقع اليومي، باعتبارهم اليد الطولى للنظام الحاكم، والاداة المنفذة للإجرام والقمع الدموي، بدون اي ظهور محسوس على الساحة السياسية، تغتال وتخطف وتهدد بلا أي حسيب او رقيب، لترويع المعارضين واسكات صوت اي نوع من انواع المطالبة، اعتبر هؤلاء "انوار جاسم" محرضة على التظاهر وكسر الحضر الصحي، الذي يسعون من ورائه إنهاء الانتفاضة وإزالة ساحات الاعتصامات في المدن المنتفضة، وليس من اجل سلامة المجتمع من الوباء كما يدعون، قرر ملثمو السلطة الاطاحة بأحد رموز الانتفاضة في الناصرية كعقاب لما اقدمت عليه شجاعتها وموقفها البطولي الداعي الى الاستمرار بالتظاهرات، ومطالبة الحكومة المحلية بمسؤوليتها تجاه جماهير المدينة المتضررة معيشتهم من الحجر الصحي، ولإرهاب شباب الانتفاضة وتحييدهم عن مطالبهم.

اغتيالها يأتي ضمن سلسلة الاغتيالات الكثيرة التي وقعت في المدينة على يدي المليشيات وهجماتهم المتكررة على ساحة الحبوبي واحراق خيمها. تقع مسؤولية هذه الافعال على عاتق السلطات الحاكمة وحدها، وفي كل مرة يضاف جرم آخر تتحمله تجاه المجتمع، ويوسع عزلتها ويؤكد حقيقة إن هذا النظام باق ويعيد انتاج بقاءه بالسلطة عن طريق القوة وإرهاب المليشيات دون شرعية ودون مبرر اخر لوجوده على دست الحكم.

لا الاغتيالات ولا اي شكل من اشكال ارهاب السلطة، قادر على ثني الجماهير على الاطاحة بهذا النظام الذي عفى عنه الزمن في العراق، إنهم بتصرفاتهم الحمقاء هذه والدموية يدقون المسامير الاخيرة لنعش السلطة وهذا النظام، انها تصرفات المهزومين والذين يعدون ايامهم الاخيرة.

لجنة الناصرية للحزب الشيوعي العمالي العراقي

2020/4/5

بصدد برنامج مواجهة كورونا مقابلة جريدة (إلى الأمام) مع سمير عادل

تتمة المنشور ص ١

وقابلة للتنفيذ وفيه أيضا حقانية المطالب. طبعا هنا أود الإشارة إلى إن هذا البرنامج ليس فيه اي شيء خيالي، بل سبق ولاحظنا على سبيل المثال أن البطاقة التموينية كانت فيها مفردات عديدة مثل الحليب ومواد التنظيف واللحوم..الخ لكنها سلبت يوم بعد يوم جراء ضغوطات واملاءات المنظمات الدولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وغيرها، وكان هناك وما زال قانون العمل والضمان الاجتماعي، وهناك فقرات تعالج مواضيع عمال القطاع الخاص، وكان معمول به من قبل النظام السابق، لكن بنوده عطلت.

إن الأسس التي يعتمدها البرنامج واقعية، وفي نفس الوقت لها أرضية مناسبة لتنفيذها، إذا أرادت هذه السلطة إنقاذ جماهير العراق من وباء كورونا. بالإضافة إلى ذلك إن هذا البرنامج فيه حقانية غير قابلة للنقاش، حقانية الجماهير بالعيش في صحة وسلامة وأمان وبعيداً عن كل المخاطر المحدقة بحياتها. وهذه الحقانية مستمدة من الماهية الإنسانية ومثبتة في كل المواثيق الدولية .كلنا نتذكر عندما أسقطت عصابات داعش ثلث مساحة العراق في حزيران ٢٠١٤، وسلم نوري المالكي خزينة الحكومة فارغة في الوقت الذي كانت موازنة العراق لنفس العام ١٢٠ مليار دولار، لم يجلب العبادي ولا أمريكا، المالكي وحكومته للمسائلة على الأقل ولا نقول للمحاكمة، ليطرحوا عليه سؤال بسيط وهو: أين أموال الموازنة؟ إلا إن القضية كانت بالنسبة لكل قوى الإسلام السياسي الشيعي هو إنقاذ سلطتها من تمدد داعش، كما هرعت جميع دول العالم بضخ الأموال إلى ميزانية العراق، ولم تتأخر لا حكومة العبادي ولا أية حكومة في العالم على تقديم الدعم المالي من اجل الهدف المذكور. فلماذا الآن ، حيث خطر انتشار الوباء هو أكثر من خطر داعش على صعيد العالم، لا تستطيع السلطات تنفيذ بنود البرنامج المذكور!. على السلطات في العراق إن تسرع بتلبية حاجات المجتمع واظهار مسؤوليتها. أنها قادرة إذا أرادت إنقاذ المجتمع من الوباء بتوفير كل المستلزمات مثلما فعلت أيام الحرب على داعش. إن العراق لديه أكثر من ٥٠ مليار دولار كعملة صعبة، ولديه موارد طبيعية، وإنه يستحصل على ٤٠ مليار دولار من المنافذ الحدودية فقط، وله امكانات عظيمة، ولكن جميعها تذهب إلى جيوب المليشيات والقوى المتسلطة في العملية السياسية.

باختصار المسالة لاتتعلق بوجود امكانية من عدمها. انها تتعلق بوجود ارادة سياسية لذلك ام لا. يجب اجبارها على التحلي بهذه الارادة السياسية تجاه خطر داهم يفتك بحياة الناس.

إلى الأمام: كيف تنظرون إلى مسالة الحجر الصحي وخاصة وقد جاء في بند من بنود برنامجكم دعم سياسة "حظر التجول" والذي يعتبرها البعض أنها تسلب الجماهير حقها بالنضال؟.

سمير عادل: لابد من التدقيق حول "حظر التجوال" الذي كنا نقصد وندافع عنه كما يحدث الآن في العراق. إن حظر التجوال ليس بالمعني الأمني والعسكري الذي يحدث في الأوضاع الامنية أو الانتفاضات والثورات التي تهدد عروش الأنظمة البرجوازية، بل نعني فرض الحجر الصحي. وفي العراق اليوم ليس هناك حظر تجوال بالمعنى المتعارف عليه واشرنا إليه، بل فصل المناطق عن بعضها وفصل المدن عن الأخرى. هذه الإجراءات هي جزء من معايير وسياسة منظمة الصحة العالمية وأثبتت نجاعتها في كوريا الجنوبية والصين وسنغافورة وهونغ كونغ. أنها سياسة منع الاختلاط وإقامة التجمعات.

ان هذه السياسية تؤكد عليها كل المؤسسات والمنظمات الصحية الدولية، وفي مقدمتها منظمة الصحة العالمية. وبالمناسبة هناك من يقول إن منظمة "الصحة العالمية" هي منظمة برجوازية، ان هذا تعامل ايديولوجي وليس اجتماعي، اذ هذه المنظمة، سواء كانت برجوازية او اي شيء اخر، هي نتاج ومكاسب نضال جموع البشرية الساعية لتحسين اوضاع الناس ومن اجل حياة آمنة وبعيدة عن الأمراض والأوبئة، حالها حال المؤتمرات الدولية حول "المناخ" والتي أجبرت الدول الصناعية على اتخاذ جملة قرارات حول التقليل من الاحتباس الحراري في الارض واستخدام الطاقة النظيفة والخ.

وإذا عدنا إلى موضوعنا، فان طرحنا لهذا البرنامج بجميع بنوده بما فيه سياسة الحجر الصحي، جاء من موقع مسؤوليتنا تجاه المجتمع. إن تبنينا للسياسة المشار إليها هو من اجل إنقاذ المجتمع. فكما البرجوازية، وبغض النظر عن سياساتها تجاه المجتمع والتي تختلف من بلد إلى آخر حسب ميزان الصراع الطبقي وتوازن القوى وناصر اخرى كثيرة، لكنها دائما تظهر نفسها "صاحبة" المجتمع، بعماله وبرجوازييه، بموظفيه وفلاحيه وكادحيه، لا تقول الاحزاب البرجوازية نحن ممثلي الطبقة البرجوازية والجميع إلى جهنم. الحزب الشيوعي العمالي العراقي ايضا يرى نفسه انه مسؤول عن هذا المجتمع، أمنه وسلامته وصحته بجميع شرائحه الاجتماعية.

ويضاف إلى ذلك عامل آخر لا بد الإشارة إليه، وهو إن هذه السياسة، اي "الحجر الإجباري" مرغمين عليها في العراق، فمن جانب ان تعامل السلطة غير مسؤول، لاتوفر ولاتفكر ان توفر الخدمات الصحية بهذا الشان، وعليه فان اللجوء للوقاية يتمتع باهمية خاصة، من جهة اخرى هناك قوى سياسية في العملية السياسية غير مسؤولة الى ابعد الحدود، وتحديدا من بين قوى الإسلام السياسي، حرضت الجماهير على المشاركة في المناسبات الدينية، مثلما حدث قبل أكثر من أسبوعين بمناسبة وفاة موسى الكاظم حيث شارك آلاف وعرضوا المجتمع العراقي برمته إلى مخاطر جسيمة في انتشار مرض كورونا. إن هذه القوى لا تهمها الجماهير ولا صحتها ولا سلامتها، بل تهمها فقط إنقاذ مناسباتها الدينية التي تغذي منظومتها الفكرية كي تستطيع إدامة سلطتها المليشياتية.

يجب ان تعي الجماهير أن من حقها ممارسة الطقوس الدينية التي تعتقد بها، ولكن هذا شيء، وصحتها وسلامتها وسلامة الاخرين شيء آخر. لتفكر ولو لحظة لماذا قام من يحرضها بالمشاركة بالمناسبات الدينية المذكورة بعزل انفسهم في بيوتهم وقصورهم بينما يدفعوها هي للمشاركة؟. الجواب واضح من عنوانه كما يقال.

من المفارقة الداعية للسخرية إن جونسون وميركل وترامب وماكرون...كانوا يعارضون الحجر الصحي وعزل المناطق والمدن من اجل ضمان استقرار الأسواق والحفاظ على دورة رأس المال وإدامة عمل شركاتهم ومصانعهم، والنتيجة إن ٧٥ % من المصابين بكورونا في العالم هم من أمريكا وأوربا، وبعد خراب البصرة مثلما يقول المثل العراقي، بدءوا يفرضون العزل الصحي على المدن. أليس منطق من ينتقدنا ومنطق قوى الإسلام السياسية المشار إليها ومنطق ماكرون وجونسون وميركل ومن لف لهم هو يصب في نفس المحتوى العملي. أم هؤلاء اشتراكيين ومع الإرادة الثورية للجماهير ولا يريدون سلبها.

إن الطيف الذي يرفع لواء كسر الحجر الصحي لا يهتم بالإنسان ولا ينطلق من المجتمع، بل ينطلق من ذهنه ومن "نضال"ه، وهو من يتعامل ايديولوجيا مع المجتمع. لقد ذكرت لأحد رفاقنا في جوابنا على مقولة "الوطني" التي جاءت في عنوان البرنامج، على الرغم إن البرنامج "الوطني" يعني ما أشرت إليه حصرا، إلا أنها بالنسبة لحركتنا، حركة الشيوعية العمالية التي تعلمناه من منصور حكمت ومن ماركس، هو إن إنقاذ المجتمع، إنقاذ الإنسان لا يقارن بالنسبة لنا بدزينة من "النقاء الإيديولوجي" المزعوم لاصحابنا، "نقاءا" بالضد من ماركس والشيوعية ومعادي للانسان. إن محور الشيوعية التي وضع أسسها النظرية والسياسية كارل ماركس هو الإنسان، وهذه السياسة هي تصون ماركس ونضاله وافكاره، وليس تلك السياسية غير الاجتماعية وغير الشيوعية للبرجوازية الصغيرة التي تطرب على مثل هكذا "نضال" لفظي وفارغ لايبالي بالمجزرة التي حصدت لحد اليوم مايقارب ١٠٠ الف انسان!! نضال مقولات، لاصلة له بالحياة والحاجات الواقعية للانسان. إن الشيوعية هي ممارسة اجتماعية تعبر عن مسؤوليتها تجاه المجتمع بالدرجة الأولى.

بيد إن شرط هذا الحجر الصحي يجب إن تنفذ بنود البرنامج، وإلا يعني تقديم العمال والكادحين والموظفين الذين في القطاع الخاص أو الباعة المتجولين أو الإجراء اليوميين على مذبح الموت جوعا. إن إنقاذ العراق من وباء كورونا يكون فقط عن طريق تأمين المستلزمات الحياتية والمعيشية للمواطن بشكل عام. وإلا ستصبح سياسة تجويع عندما تفرض حجرا صحيا على الملايين ولا توفر القوت اليومي لهم. ورأينا ماذا حدث حيث كسر المتظاهرين يوم الجمعة المصادف ٣ نيسان في مدينة الناصرية، الحجر الصحي أو حظر التجوال، ومعظمهم من العاطلين عن العمل وباعة متجولين، واصطدموا بقوات مكافحة الشغب وسقط العشرات من المتظاهرين جرحى ونقلوا إلى المستشفيات. لقد قالوا بصريح العبارة، أثناء تجمعهم في ساحة الحبوبي، إننا نموت جوعا وليس لدينا اي مصدر للمعيشة. اي بعبارة أخرى إن مكافحة وباء كورونا تحتاج إلى تدخل السلطة لتامين مستلزمات الحجر الذي ذكرناه وبغير ذلك فإن هذه السلطة تخطط مع سبق الإصرار والترصد لإبادة جماهير العراق.

Ala-Alamam (Forward) weekly
Editor in chief: Faris mahmood
الأحيرة
A political paper of Worker-communist Party of Iraq
www.wpiraq.org

لماذل فشل النظام الصحي الراسمالي في مواجهة جائحة كورونا؟ (1 - 2)

توما حميد

ان التفسير الاساسي الذي يقدم لفشل النظام الصحي في مواجهة وباء كورونا هو نقص الاموال التي تصرف على قطاع الصحة. ولكن في الحقيقة هذا هو سبب من مجموعة الاسباب التي ادت الى هذا الاخفاق المدوي، ولكنه ليس السبب الرئيسي على الاقل عندما يتعلق الامر بجائحة كورونا. فمثلا صرفت الولايات المتحدة في عام ٢٠١٨ مبلغ ٣,٦٥ ترليون دولار على الصحة، اي بالضبط صرفت ١١٢١٢ دولار للفرد، وهو مايعادل تقريبا ضعف ماتصرفه اي من دول اعضاء منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وهي الدول المتقدمة. ولكن رغم هذا فان الولايات المتحدة هي في ذيل قائمة هذه الدول من حيث النتائج الصحية حسب المنشورات الصحية التي تستخدم لقياس كفاءة النظام الصحي. لذا فان الاموال التي تصرف على الصحة مهمة، ولكن هي ليست كل شيئ وخاصة فيما يتعلق بجائحة كورونا.

لا اود هنا التقليل من عواقب عقود من هجمات النيوليبرالية على الخدمات الاجتماعية، بما فيها القطاع الصحي، وخاصة بعد ازمة ٢٠٠٨ التي شملت تقليص الاستثمارات والانفاق في هذا القطاع وخصخصة مرافقه حتى في الدول المتقدمة. لقد ادت هذه الهجمات الى مشاكل مثل قلة الاسرة في المستشفيات، بما فيها اسرة العناية المركزة وتقليص حجم الكادر الصحي والفني وقدرة المختبرات الفحصية الخ. فمثلا في العقد الاخير استقطعت مايزيد عن ٤٠ مليار دولار عن النظام الصحي الوطني الايطالي، البلد الذي شهد كارثة بسبب كورونا. ولكن بنظري السبب الاساسي في الاخفاق في مواجهة وباء كورونا هي طبيعة الاقتصاد الرأسمالي ومنطق النظام الرأسمالي في الانتاج.

فكما قلنا ان الاموال التي تصرف على الصحة في امريكا هي هائلة، ولكن منطق الربح الذي يستند عليه النظام الرأسمالي يؤدي الى ان تنفق هذه الاموال في المجالات التي تحقق الربح بدلا من المجالات التي تخدم صحة الانسان مثل كريمات حب الشباب ومستحضرات التجميل والعمليات التجميلية مثلا بدلا من اسرة العناية المركزة وقدرات اقسام الطوارئ او في مجال الوقاية الصحية الذي هو اهم قطاع صحي. كما ان معظم تلك الاموال تهدر على الكلفة الباهظة للخدمات الطبية والاسعار الاحتكارية التي تفرضها شركات الادوية والمستشفيات والاطباء. في الحقيقة هناك الان اجماع بان هناك مايسمى بالمجمع الصناعي الصحي على غرار المجمع الصناعي العسكري، وهو مؤلف من شركات التامين الصحي، وشركات تصنيع الادوية والمعدات الطبية، المستشفيات، والاطباء. لهذ المجمع، مثل المجمع الصناعي العسكري، تاثير على قرارات الدولة الامريكية بحيث حسب علمي الحكومة الامريكية هي الحكومة الوحيدة التي لاتتفاوض مع شركات الادوية على اسعار منتجاتها وتدعها تفرض الاسعار التي ترغب بها والتي "يتحملها" السوق. فمثلا يبلغ سعر عقار الادرينالين الذي يستخدم من قبل الافراد الذين لهم حساسية مفرطة والتي قد تؤدي الى الوفاة ٣٨ دولار استرالي في استراليا بينما يبلغ سعره ٦٠٠ دولار امريكي في الولايات المتحدة.

رغم ان فيروس كورونا هو فيروس مستجد، الا ان انتشار الفيروسات هو ليس امر جديد. وجدت الفيروسات على الكرة الارضية حتى قبل وجود الانسان. في اخر قرن حدثت الكثير من الاوبئة واهمها وباء الانفلونزا الاسبانية الذي اودى بحياة اكثر من ٥٠ مليون انسان في عام ١٩١٨. لقد ادى هذا الوباء الى وفاة هذا العدد الهائل من البشر بسبب الحرب العالمية الاولى ومارافقها من انخفاض مناعة السكان نتيجة استخدام الاغذية المعلبة قليلة الفوائد ونقص الاغذية بشكل عام والاجهاد العصبي نتيجة الحرب. وظهر في اخر عقدين عدد من الفيروسات مثل فيروس السارس الذي برز في الصين في ٢٠٠٣ وانتشر الى ١٧ دولة وادى الى اصابة ٨٠٠٠ شخص ووفاة ٨٠٠ شخص وفي ٢٠٠٩ ظهرت سلالة جديدة من الانفلونزا عرفت بانفلونزا الخنازير وفي ٢٠١٤ برز فيروس ايبولا في ثلاث دول في غرب افريقيا وتسبب في اصابة ٣٠٠٠٠ شخص ووفاة ١١٠٠٠. وقد حذر العلماء مرارا بان حدوث وباء عالمي قاتل هو مسالة وقت. في الحقيقة الكثير من العلماء تنبأوا بوباء مثل بوباء كورونا بشكل دقيق جدا . فلايمكن لاحد من قادة النظام الادعاء باننا لم نحصل على تحذير او ان وباء كورونا كان مفاجئا. ان حدوث طفرة جينية على فيروس حيواني، ومن ثم انتقاله الى الانسان كحادثة تاريخية هو امر ممكن في اي لحظة. يزداد خطر حدوث هذه الحادثة مع الممارسات المتبعة في انتاج الغذاء الحيواني التي تتعقب الربح. كما ان زيادة السكان وعيش عدد كبير من البشر في ظروف مأساوية وسرعة السفر تساهم في زيادة خطر انتشار هذا الفيروسات. ولكن رغم هذا فشل النظام الصحي في معظم الدول بما فيها بعض دول العالم المتطورة من التحضير والتصدي لهذه الجائحة التي ستؤدي الى الكثير من الوفيات التي كان بالامكان تجنبها؟.

ان السبب الاساسي لعدم الاستعداد لمثل هكذا وباء كما قلنا هو سبب متعلق بمنطق الانتاج الرأسمالي. ان الاستعداد لجائحة مثل كورونا يعني بان نقوم بانتاج كميات هائلة من معدات الوقاية الشخصية والمعقمات واجهزة التنفس الصناعي و الاسرة والاجهزة المستخدمة في العناية المركزة وخزنها في مكان ما. اي يجب ان يكون لكل دولة مخزون استراتيجي. كما يعني الصرف على البحوث الطبية والعلماء وخبراء الصحة وفي تطوير معرفة وتكنلوجيا عدة فحص فعالة ولقاحات وعقاقير فعالة مضادة للفيروسات التاجية الخ في وقت سابق، والتي كانت ستمكننا من تصنيعها بكميات كبيرة بعد تحويرات بسيطة مع ظهور فيروس ،اي فيروس جديد. كان من المفروض ان نقوم بكل هذا للتحضير لخطر لانعرف متى واين يداهمنا.

القيام بعمل من هذا القبيل بالنسبة للقطاع الخاص هو عمل احمق حسب المنطق الاقتصادي الذي يحرك الاستثمار وهو الربح. القيام بهذه الاعمال هي ليست مربحة على الاقل في المدى القريب. في الحقيقة ان شركات القطاع الخاص في امريكا التي بدات بعد انتشار انفلونزا الخنازير ببناء قدرة كبيرة لانتاج الكمامات والمعقمات والاجهزة الاخرى تكبدت خسائر هائلة بعد انتهاء هذا الوباء لان حكومات المقاطعات الامريكية والشركات الخاصة التي تستخدم هذه البضائع مثل اطباء الاسنان والمستشفيات بدأت بعد انتهاء الوباء بشرائها من الخارج حيث كانت الاسعار ارخص بكثير وهو امر يفرضه منطق الربح ايضا. ان عدم التحضير لجائحة من قبل القطاع الخاص ليس لان الرأسماليين اناس سيئون بل لان النظام الاقتصادي الرأسمالي المستند على الربح يفرض عليهم عدم القيام بذلك.

للمقال تتمة..

قتلة المتظاهرين يختارون مرشح جديد لرئيس الوزراء

تتمة المنشور ص ١

المستوى المعيشي.

7- توفير سكن لائق لكل من لا يملكه.

8- تأمين الخدمات الصحية المجانية والتعليم المجاني اللائق من قبل الحكومة.

9- توفير الكهرباء ومياه الشرب باسعار مناسبة.

يا جماهير العراق.. ان الكاظمي لا يمكن له ان ينقل العراق الى بر الحرية والامن والرفاه وتحقيق تلك المطالب، لانه جاء من رحم العملية السياسية الفاسدة، انه مرشح الفاسدين، مرشح المليشيات التي خطفت واغتالت وقتلت المتظاهرين. انه النسخة الجديدة لعادل عبد المهدي، وان المؤسسة الامنية التي جاء منها وهي جهاز المخابرات اذا لم تكن متورطة في قتل المئات من المتظاهرين وجرح اكثر من ٢٠ الف شخص، اضافة الى عمليات الخطف والقتل والاغتيالات التي قامت بها المليشيات، فانها على دراية ومعرفة بهوية اولئك المتورطين بقتل المتظاهرين، الا انه غير قادر على القبض على اولئك المجرمين وتقديمهم للمحاكم العلنية.

ان البديل السياسي لتحقيق تلك اللائحة هو انهاء عمر العملية السياسية وازاحة سلطة المليشيات وتشكيل حكومة غير قومية وغير دينية عبر سلطة منبثقة من الجماهير وليس عبر مليشيات وعصابات العملية السياسية.

الحزب الشيوعي العمالي العراقي

10 نيسان ٢٠٢٠